391
رسالة قصيرة
مركز السياسة الدولي للنمو الشامل مدعوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و حكومة البرازيل.
international policy centre for inclusive growth
ردمد: 23180-9118 يوليو 2018

الحماية الإجتماعية غير القائمة على إشتراكات في الأردن: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف [1]

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

المملكة الأردنية الهاشمية هي دولة ذات دخل متوسط منخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام 2016 بلغ تقدير مجموع السكان في الأردن نحو 9.45 مليون نسمة. ويمثل الأطفال دون سن 18 سنة 41 في المائة من السكان (3.9 مليون نسمة)، بينما يمثل السكان دون سن 5 سنوات 12.9 في المائة (1.2 مليون). ومع مؤشر التنمية البشرية بقيمة 0.741، تحتل الأردن الترتيب 86 من حيث التنمية البشرية على مستوى العالم. ومع ذلك، لا تزال معدلات الفقر مرتفعة نسبياً، حيث يوجد 14.4 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

وبالمقارنة مع بقية دول المنطقة، يوجد في الأردن نظام متطور للحماية الإجتماعية يوفر المساعدة على المدى الطويل لسكانها. وتقدم برامج الحماية الإجتماعية غير القائمة على الإشتراكات من صندوق المعونة الوطنية، وصندوق الزكاة الوطني. وقد تأسست صندوق المعونة الوطنية في عام 1986 بموجب القانون رقم 36، وتشرف على عمل الصندوق وزارة التنمية الإجتماعية. أكبر برنامج صندوق المعونة الوطنية هو برنامج المعونات المالية المتكررة، والذي يستهدف الفئات الضعيفة مثل الأرامل ، والأيتام أو أرباب الأسر غير القادرين على العمل بسبب الشدة الإعاقة والذين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني. وتصل التحويلات النقدية الشهرية حالياً إلى 91,804 أسرة وترتبط بالعديد من الشروط التي يتعين الإلتزام بها: تحصين الأطفال، وحضورهم بالمدارس، وعدم وجود تقارير عن العنف الأسري خلال العام الماضي، والإمتناع عن التسول.[2] ويمثل الشرط الأخير حافزاً لتحسين النتائج الصحية للأطفال والوصول إلى التعليم. ويتألف **برنامج المعونات المالية الطارئة** من ثلاثة مكونات، ويهدف إلى دعم الأسر الفقيرة [3] في حالات الطوارئ من خلال منح مبالغ مقطوعة لمرة واحدة.

وعلى غرار برنامج المعونات المالية الطارئة إلى حد كبير، فإن **برنامج المعونات المالية لرعاية أصحاب الإعاقات الجسمية**، و**برنامج المعونات المالية للتأهيل الجسماني لأصحاب الإعاقات** هما من البرامج غير المشروطة، التي تعتمد على إختبار سبل المعيشة، والمتاحة للأسر في جميع أنحاء البلاد. وفي حين تساند المعونات المالية للتأهيل الجسماني لأصحاب الإعاقات الأسر الفقيرة لتغطية تكاليف الأجهزة التعويضية لإعادة التأهيل، فإن المعونات المالية لرعاية أصحاب الإعاقات الجسمية تهدف إلى منع وقوع الأطفال في الفقر والضعف من خلال إستهداف الأسر التي ترعى أطفال من ذوي الإعاقة. وأخيراً، فإن المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية مؤهلون أيضا للحصول على بطاقات التأمين الصحي، والتي تمنح الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية بالمجان. ويمكن أن يستكمل هذا الإستحقاق العيني بدفع مبلغ لمرة واحدة لتغطية النفقات الطبية بناء على توصية من وزارة الصحة. وبشكل عام، إستفادت 99,394 أسرة (تتضمن 272,650 فرداً) من برامج صندوق المعونة الوطنية في عام 2015.

وعلى عكس صندوق المعونة الوطنية، فإن الصندوق الزكاة الوطني - الذي يعمل تحت إشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - يمول أساسا من خلال التبرعات الدينية، ويقدم خدماته للمواطنين الأردنيين وغير الأردنيين. وفي الوقت الحاضر، يعمل صندوق الزكاة من خلال 210 لجنة زكاة طوعية في جميع أنحاء البلاد، ويقدم سبعة برامج غير مشروطة تستهدف الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وتشمل هذه البرامج مساعدات نقدية شهرية للأسر التي لا تتلقى أي نوع آخر من الدعم من الحكومة، وتحويلات عينية غير منتظمة، والتي وصلن إلى نحو 53,000 أسرة في عام 2013، وبرنامج للمساعدة على إعادة التأهيل للحد من البطالة بين الفقراء. ويدير صندوق الزكاة على حد سواء برنامج تحويلات نقدية في حالات الطوارئ وبرنامج رعاية طبية لحماية الأسر الفقيرة من المخاطر المالية التي يمكن أن تتكبدها بسبب النفقات الطبية. وتستهدف ثلاثة برامج الأطفال صراحةً، وهي المساعدة النقدية لليتيم، مساعدة الطلاب و برنامج التغذية المدرسية الوطني. وبموجب المساعدة النقدية لليتيم يتم فتح حساب مصرفي لليتيم لتغطية نفقات معيشته لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهراً، بينما تهدف مساعدة الطلاب وبرنامج التغذية المدرسية الوطني إلى زيادة الإلتحاق بالمدارس وتحسين الوضع التغذوي من خلال الإعفاء من الرسوم الدراسية وتقديم الوجبات الغذائية. في عام 2010، وصلت مساعدة الطلاب إلى 410 من الطلاب في البلاد، كما وصل برنامج التغذية المدرسية الوطني إلى 350,000 طفل في عام 2014-2015.

وعلى الرغم من أن الأدلة الحالية بشأن فقر وضعف الأطفال في الأردن نادرة، هناك بعض خطط الحماية الإجتماعية التي تستهدف على وجه التحديد الأسر التي لديها أطفال. ومع ذلك، من الواضح أن الحماية الإجتماعية المُراعية لإحتياجات الأطفال موجودة بقوة أكبر في البرامج التي يديرها صندوق الزكاة. وبينما تقدم هذه البرامج الخدمات للمواطنين الأردنيين والأجانب، فإن الخدمات التي تقدمها ذات طبيعة قصيرة الأجل، كما أن مستوى الإستحقاقات التي تيم دفعا منخفض بشكل عام. ولا يمثل التدفق الكبير للاجئين على مدى السنوات الماضية تحديات رئيسية لسوق العمل في الأردن فحسب، بل أيضا لنظام الحماية الإجتماعية. وتشير نتائج أحدث مسح حول السكان والصحة الأسرية في الأردن إلى أن وضع الثروة وحجم الأسرة عوامل أساسية عندما يتعلق الأمر بالتفاوت في المؤشرات الديموغرافية الرئيسية مثل التعليم والصحة. وعلى هذا النحو، هناك حاجة إلى مزيد من التحليل المتعمق للتأكد من مدى إسهام شبكات الأمان القائمة في التخفيف من حدة الفقر والضعف لدى الأطفال في البلاد.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

2. المعلومات مقدمة من يونيسف الأردن.

3. يتألف برنامج المعونات المالية الطارئة لصندوق المعونة الوطني من برنامج المساعدة النقدية في حالات الطوارئ العادية، وبرنامج المساعدة المالية الفورية، وبرنامج المساعدة النقدية.

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني: ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية: www.ipc-undp.org
ت: +55 61 2105 5000

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.